



مجلس نواب الشعب

الرّسالة الإخبارية

المدة النيابية الثانية 2019-2024

من 01 الى 15 ماي 2020

العدد 10

تعديل الاجراءات الإستثنائية

في مجال العمل التشريعي و الرقابي

في اطار الاستعداد للرفع التدريجي للاجراءات الاستثنائية التي اقرها المجلس بتاريخ 26 مارس 2020 تفاعلا مع تداعيات الأزمة الصحية التي تعيشها البلاد، أقرّ مكتب المجلس يوم 07 ماي 2020 تعديلات لهذه الاجراءات في علاقة بالجانبين التشريعي والرقابي:

إدخال تعديلات على دليل المسار التشريعي والإجراءات الرقابية تنصّ على أنّ الحضور الفعلي بقاعة الجلسات العامة متاحّ لمن يرغب في ذلك من النواب مع مواصلة اعتماد التصويت الإلكتروني عن بعد لكلّ النواب.

استئناف العمل بالأجال المتعلقة بالأسئلة الكتابية والشفاهية المنصوص عليها بالفصلين 145 و 146 من النظام الداخلي.

استئناف العمل بالفصل 118 من النظام الداخلي.

وكان رؤساء الكتل قد تطرقوا خلال اجتماعهم يوم 4 ماي 2020 إلى موضوع مواصلة العمل بالإجراءات الاستثنائية من عدمه. وبعد النقاش اتفق رؤساء الكتل على أنّ إنهاء العمل بالإجراءات الاستثنائية لا يتناسب مع الظرف العام الذي تعيشه البلاد ولا ينسجم مع الخيار العام للدولة في مواصلة العمل بالحجر الصحي، وأوصى رؤساء الكتل مكتب مجلس نواب الشعب بالنظر في إقرار ما يلزم من تعديل في دليل المسار التشريعي .

مواعيد هامة

من 25 الى 31 ماي 2020:

أسبوع الجهات

12 جوان 2020:

أجل ختم الترشيحات للمحكمة الدستورية.

رئيس مجلس نواب الشعب:

التمسك بالوحدة الوطنية صمام الأمان

لمواجهة كلّ التحديات وتحقيق الانتصارات

في افتتاح الجلسة العامة المنعقدة يوم 12 ماي 2020 المخصصة للنظر في عدد من مشاريع القوانين، ثمّن السيد راشد خريجي الغنوشي رئيس المجلس التمسك بالوحدة الوطنية والروح العالية من التضامن وكران الذات الذي عبّرت عنه كلّ الكتل والأحزاب والتيارات والقوى الوطنية والمجتمع المدني تجاه التهديدات الإرهابية التي تطالّ عددا من النواب والسياسيين، مُعتبراً أنّ هذه الوحدة صمام الأمان لمواجهة كلّ التحديات وتحقيق الانتصارات.

وأكد رئيس مجلس نواب الشعب أنّ الإجماع الإرهابي يتأمر على البلاد والشعب في الوقت الذي تواجه فيه المجموعة الوطنية موحدة تحديات جساما أمام جائحة الكورونا، بهدف ارباك الجهود وتشتيتها.

وجدّد رئيس المجلس التضامن مع رئاسة لجنة الطاقة بمجلس نواب الشعب ورئاسة كتلة الحزب الدستوري الحر عبير موسي أمام التهديد الإرهابي الذي تعرّضت له مؤخرا.

مجلس نواب الشعب في أرقام

سؤالاً كتابياً تمّ توجيهه الى أعضاء الحكومة من 01 الى 15 ماي 2020

128

مبادرة تشريعية تمّ إحالتها على لجنة الحقوق والحريات

02

مشروع قانون تمت المصادقة عليه في الجلسة العامة

04



تباحث تطورات أزمة كورونا وتداعياتها على مختلف القطاعات

واصل رئيس مجلس نواب الشعب خلال الفترة الممتدة من 1 الى 15 ماي 2020 مباحثاته مع مختلف الاطراف والجهات المعنية بتطورات أزمة كورونا وتداعياتها على مختلف القطاعات.

لقاء مع وزير شؤون الشباب والرياضة مرفوقا برئيس الجامعة التونسية لكرة القدم



وقد التقى يوم 06 ماي 2020 مع وزير شؤون الشباب والرياضة، الذي كان مرفوقا برئيس الجامعة التونسية لكرة القدم وعدد من إطارات الوزارة، وذلك لتباحث ملامح الخطة التي تعتمده الوزارة لتنفيذها مع بدء مرحلة الحجر الصحي الموجه وما سيلحقها من استعدادات للعودة الطبيعية لمختلف الأنشطة ومنها المتعلقة بالرياضة والشباب. وتأكيد جاهزية الوزارة لتنفيذ العديد من المبادرات لمعاودة المجهود الوطني لمكافحة تفشي وباء الكورونا.

وأثنى رئيس مجلس نواب الشعب على الدور الذي يضطلع به الشباب في هذه الفترة الصعبة التي تمر بها البلاد، مؤكداً المسؤولية الجسيمة التي تتحملها الوزارة لتأمين معادلة صعبة بين الرغبة في عودة

الأنشطة الرياضية والشبابية إلى نسقها العادي والمخاطر القائمة من انتشار الوباء ومساهمة المتطوعين في مساندة الجهود الحكومية.

لقاء مع رئيس الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري



وتباحث يوم 07 ماي 2020 مع رئيس الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري، التطورات المتعلقة بقطاع الفلاحة خلال أزمة فيروس كورونا وتداعياتها على الإنتاج الفلاحي وعدم تمكن الفلاحين من تسويق المواد تزامناً مع إجراءات الحجر الصحي الشامل، إضافة إلى المشاكل المتعلقة بتخزين البذور والمنتوجات وبالمواشي والعجول جراء إغلاق أسواق البيع والشراء.

- وأكد رئيس مجلس نواب الشعب دعمه لاتحاد الفلاحين ولقطاع الفلاحة باعتباره قطاعاً حيوياً وأساسياً لمستقبل تونس واقتصادها، مشدداً على دعم المبادرات التشريعية وانفتاح مجلس نواب الشعب على كل المجهودات الساعية لدعم قطاع الفلاحة والفلاحين.

نشاط اللجان في علاقة بأزمة كورونا

اللجان القارة التشريعية

حوصلة لأهم مخبرات الجلسة:

مطالبة الحكومة بالشفافية وحسن التصرف خاصة في كيفية صرف الموارد التي تمت تعبئتها في إطار جائحة كورونا،

- التأكيد على شفافية الأرقام المتعلقة بالقوائم المالية للمؤسسات العمومية والتدقيق فيها واعتماد الميزانية الاجتماعية وفق معايير الحوكمة الرشيدة للقطاع الخاص،

- السياسة النقدية وعلاقتها بإملاءات صندوق النقد الدولي،

- ضرورة تخفيف الضغط الجبائي على القطاع الخاص ودعمه بإجراءات تساهم في انعاشه وتحافظ على ديمومته،

لجنة المالية والتخطيط والتنمية

اجتمعت يوم 04 ماي 2020 للتداول حول ملف حوكمة المالية العمومية والتصرف الرشيد للحكومة وملف الاجراءات اللازمة لإنقاذ الاقتصاد الوطني من تداعيات فيروس كورونا.

وقد شارك في هذه الجلسة رئيس لجنة الإصلاح الإداري والحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد ومراقبة التصرف في المال العام وعدد من أعضاء هذه اللجنة.



لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والتجارة والخدمات ذات الصلة

استمعت يوم 08 ماي 2020 عبر التواصل عن بعد، إلى وزير التجارة حول تنظيم القطاع في ظل تفشي جائحة كورونا. وقد أكد النواب ضرورة إيجاد حلول عملية لمكافحة تفشي ظواهر الاحتكار والمضاربة والتهريب والعمل على التحكم في مسالك التوزيع ومخازن التبريد والحد من التوريد. كما ابرزوا أهمية رفع العوائق أمام تصدير الفائض من الانتاج وخاصة من المنتجات الفلاحية.



لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية

• استمعت يوم 4 ماي 2020 إلى الرئيس المدير العام للصيدلية المركزية وثلة من الإطارات المرافقة له حول الوضعية الحالية للمؤسسة، وخطتها بخصوص تزويد القطاع الصحي بالمستلزمات الطبية والوقائية.

وقد تساءل النواب بخصوص النقص المسجل في بعض الأدوية المحلية والمستوردة وخاصة الحياتية أو الموجهة لعلاج الأمراض المزمنة سواء في القطاع العام أو الخاص، كما استفسروا حول الغموض الحاصل فيما يتعلق بالتحاليل السريعة من حيث العدد وتوقيت وصولها إلى تونس.

ومن جهة أخرى أبدى المتدخلون من النواب انشغالهم بما آلت إليه وضعية الصيدلية المركزية على مستوى اختلال توازناتها المالية، متسائلين في هذه الإطار عن برنامج الإنقاذ الذي سيقع اعتماده لتجاوز هذه الوضعية.



• استمعت يوم 11 ماي 2020 إلى وزير الصحة حول تقييم نتائج الإجراءات المتخذة في إطار الحجر الصحي الموجّه والخطوات القادمة المبرمجة ضمن خطة مجابهة انتشار فيروس كورونا ببلادنا، وحول موضوع التبرّعات التي تلقتها الوزارة وكيفية توظيفها وترشيد استغلالها.



لجنة الشباب والشؤون الثقافية والتربية والبحث العلمي

استمعت يوم 06 ماي 2020 إلى السيد أحمد قعلول وزير شؤون الشباب والرياضة حول الوضع الرياضي الحالي في ظل جائحة كورونا. وقد استعرض الوزير الرزنامة الأوليّة التي أعدتها الوزارة لاستئناف النشاط الرياضي في ظلّ جائحة كورونا.



لجنة تنظيم الإدارة وشؤون القوات الحاملة للسلاح

قرّرت خلال اجتماعها يوم 14 ماي 2020 الاستماع إلى وزير الدفاع الوطني حول سير قطاع الدفاع الوطني في ظل المجهود الوطني لمجابهة تداعيات أزمة الكورونا، والاستماع إلى وزير الدولة لدى رئيس الحكومة المكلف بالوظيفة العمومية والحوكمة ومكافحة الفساد حول تداعيات وأثار أزمة الكورونا على القطاعات الداخلية في اختصاصه ومختلف الإجراءات القانونية والترتيبية وغيرها المتخذة في إطار مجابهة هذا الوباء.

اللجان الخاصة

لجنة الإصلاح الإداري والحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد ومراقبة التصرف في المال العام

استمعت يوم 06 ماي 2020 إلى السيد أحمد قعلول وزير شؤون الشباب والرياضة حول الوضع الرياضي الحالي في ظل جائحة كورونا. وقد استعرض الوزير الرزنامة الأوليّة التي أعدتها الوزارة لاستئناف النشاط الرياضي في ظلّ جائحة كورونا. ومن جهة أخرى أبدى المتدخلون من النواب انشغالهم بما آلت إليه وضعية الصيدلية المركزية على مستوى اختلال توازناتها المالية، متسائلين في هذه الإطار عن برنامج الإنقاذ الذي سيقع اعتماده لتجاوز هذه الوضعية.

وقد تناولت الموضوع بالجدية المطلوبة. كما أبرزوا الحرص على احترام حق النائب في توضيح موقفه واحترام مبدأ المواجهة مجددين حرصهم على الشفافية.



استمعت يوم 11 ماي 2020 الى النائب جلال الزياتي وباعتبار أنه طرف في الموضوع لبيان وجهة نظره. وقد خلصت اللجنة إلى إقرار مواصلة النظر في الملف إلى حين موافاتها بالتقرير النهائي للهيئة العامة لمراقبة المصاريف العمومية.

وأكد أعضاء اللجنة في تفاعلهم أهمية ما تم التقدم به من توضيحات ومعطيات ، منهيين إلى خطورة الانحراف بالملف باتجاه استعماله للإساءة للنائب ولحاكمة المجلس واللجنة التي قامت بالدور الرقابي المنوط بعهدتها انطلاقا من مراقبة صفقة 30 مليون كماسة،

لجنة الأمن والدفاع

استمعت يوم 14 ماي 2020 الى وزير الداخلية والإطارات المرافقة له، حول تقييم الأوضاع الامنية أثناء فترة الحجر الصحي في ظل انتشار و تفشي وباء الكورونا والإجراءات المتخذة في الغرض.

وثمن الأعضاء المجهودات المبذولة من طرف القوات الحاملة للسلاح في تعاملهم مع الوضع الاستثنائي الذي فرضه انتشار وباء كورونا وخاصة الدور الاجتماعي الجديد من توزيع اعانات ومقاومة الاحتكار وتأمين عمليات الاجلاء

وفي المقابل عبر النواب عن مخاوفهم تجاه بعض التجاوزات التي رافقت الحجر الصحي، وأكدوا ضرورة الوقوف عليها وأخذها بعين الاعتبار.

لجنة شؤون التونسيين بالخارج

استمعت يوم 04 ماي 2020 عبر التواصل عن بعد الى مدير عام ديوان التونسيين بالخارج والى المكلف بالإجلاء في الهيئة الوطنية لمكافحة فيروس كورونا الذي كان مصحوبا بعدد من ممثلي الوزارات المتداخلة، وذلك بخصوص عمليات إجلاء التونسيين العالقين بالخارج.

وأثني النواب في تدخلاتهم على المجهودات التي تبذلها كل الجهات المعنية بعملية الاجلاء وفي مقدمتها البعثات الدبلوماسية.

وندد البعض منهم ببطء هذه العمليات خاصة في المناطق التي تعاني من اضطرابات أمنية، فضلا عن وعدم وجود توازن في برمجة الرحلات بين دول الإقامة. كما طالبوا بتسريع وتيرة اجلاء

العالقين بالحدود البرية من القطرين الشقيقتين ليبيا والجزائر. وأكد النواب ضرورة إعطاء الأولوية في عملية الاجلاء للفئات الهشة كالطلبة والمهاجرين غير النظاميين وكل من يعاني من صعوبات مادية او صحية. وطالبو بضرورة مراجعة أسعار تذاكر السفر باعتبارها شهدت ارتفاعا مما حال دون عودة عدد هام من العالقين بالخارج.

وأشار البعض الى وجود عدد هام من التونسيين بالخارج في منطقة الخليج والراغبين في العودة مع تحمل نفقات السفر والإقامة بالنزل بما من شأنه أن يساهم في إنعاش القطاع السياحي.



اللجان تواصل عملها التشريعي والرقابي

لجنة التشريع العام

من مقترحات تعديل. كما أكدوا انفتاحهم على كل الإقتراحات و الملحوظات الأخرى.



عقدت جلسة يوم الخميس 14 ماي 2020 إستمعت خلالها إلى ممثلي عدد من النقابات الأمنية ، ذلك في إطار مواصلة النظر في مشروع القانون عدد 25 / 2015 المتعلق بجزر الإعتداء على القوات المسلحة

وقد عبّر النواب عن إستعدادهم التام وتعهّدهم بالحسم في أقرب الاجال في مشروع القانون المعروض الذي طالت مدة النظر فيه، وبيّنوا أنهم سيشرعون في مناقشة فصوله فصلا فصلا بعد أن تم الإنتهاء من جلسات الإستماع في إنتظار ما سيرد من جهة المبادرة

لجنة المالية والتخطيط والتنمية

بالتمويل التشاركي عدد 26-2020، لتعذر حضور وزير المالية في جلسة الاستماع المبرمجة . صادقت يوم 15 ماي 2020 على مشروع القانون عدد 17/2019 وشرعت في النظر في مشروع قانون عدد 47/ 2017.



عقدت جلسة يوم الجمعة 15 ماي 2020 للنظر في التقرير حول مشروع القانون عدد 17-2019 المتعلق بالموافقة على عقد القرض المبرم بتونس بتاريخ 12 ديسمبر 2018 بين الجمهورية التونسية والمؤسسة الألمانية للقروض من أجل إعادة الإعمار لتمويل برنامج دعم الاصلاحات في قطاع المياه (مرحلة ثانية).

وتم التصويت على مشروع القانون عدد 17-2019 بالموافقة بأغلبية الحاضرين، كما تمت الموافقة على تقرير اللجنة بخصوصه باجماع الحاضرين.

وارجأت النظر في مشروع القانون عدد 47-2017 المتعلق بمؤسسات الاستثمار الجماعي وفي مشروع القانون المتعلق

لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والتجارة والخدمات ذات الصلة

كما قدمت قراءتها لهذا المشروع واقترحت عدد من التعديلات حوله قصد ضمان حسن تفعيله على أرض الواقع.



عقدت جلسة يوم الخميس 14 ماي 2020 عبر التواصل عن بعد، تم تخصيصها لمواصلة النظر في مشروع القانون عدد 79 لسنة 2019 المتعلق بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني، واستمعت خلالها إلى النقابة التونسية للفلاحة والمنظمة التونسية للتنمية الاجتماعية وقطب الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ومنظمة تونس سوليدار

وقد أشادت هذه المنظمات بأهمية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كقطاع ثالث في الدفع بالاقتصاد الوطني خلال هذه الفترة،

لجنة الصناعة والطاقة والثروات الطبيعية والبنية الأساسية والبيئة



استمعت يوم 15 ماي 2020 إلى وزير الطاقة والمناجم والانتقال الطاقى حول مشروع القانون المتعلق برخصة البحث عن المحروقات التي تعرف برخصة "زارات" عدد 16 / 2020

لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية



واصلت يوم 6 ماي 2020 مناقشة فصول مشروع القانون الأساسي عدد 41/2019 المتعلق بحقوق المرضى والمسؤولية الطبية. وقد صادقت في هذه الجلسة على الفصول 6 و 7 و 8، وقررت الاستماع إلى آراء بعض الخبراء بمجرد الانتهاء من مناقشة جميع الفصول قصد الاستئارة بها.

لجنة تنظيم الإدارة وشؤون القوات الحاملة للسلاح



واصلت يوم 14 ماي 2020 النظر في مقترح قانون يتعلّق بتنقيح القانون عدد 50 لسنة 2013 المؤرخ في 19 ديسمبر 2013 المتعلّق بضبط نظام خاص للتعويض عن الأضرار الناتجة لأعوان قوات الأمن الداخلي عن حوادث الشغل والأمراض المهنية عدد 28/2020. كما تداولت حول جملة من المسائل، وخلصت إلى عدد من النقاط:

- توجيه طلب لمدّ اللجنة بأجوبة كتابية من وزارة الدفاع الوطني حول ملف العسكريين المعزولين، والتذكير بطلب تقرير كتابي من الوزارة حول متابعة مخرجات الزيارة الميدانية إلى الوحدات العسكرية والأمنية على الحدود التونسية الليبية بتاريخ 23 جانفي 2020،
- طلب الاستماع إلى وزير الدولة لدى رئيس الحكومة المكلف بالوظيفة العمومية والحوكمة ومكافحة الفساد حول مآل مشروع القانون المتعلّق بحوكمة المساهمات والمنشآت والمؤسسات العمومية عدد 81/2019، وحول ملف الرقمنة، فضلا عن جملة من المسائل المتصلة بإعادة هيكلة مؤسسة رئاسة الحكومة وفقا للمقتضيات الدستورية.

لجنة النظام الداخلي والحصانة والقوانين البرلمانية والقوانين الانتخابية

وتم التصويت بإجماع أعضاء اللجنة الحاضرين على تنظيم يوم دراسي حول ما اصطلح بتسميته ب"السياحة الحزبية او الترحال الحزبي" وجملة المسائل المتصلة والمتعلقة بانتقال النائب من كتلة لأخرى والاستقالة منها والإقالة وكذلك الانتقال من حزب لآخر والاستقالة و الاقالة وغيرها من الوضعيات ذات الصلة و الآثار المترتبة عن ذلك مباشرة عند العودة الكلية للعمل وفق الظروف العادية. كما تمّ التصويت بأغلبية أعضاء اللجنة الحاضرين مع تسجيل اعتراض واحد على مبدأ تنظيم يوم دراسي حول مدونة سلوك العمل البرلماني وأخلاقيات العمل وحفظ النظام بالمجلس. على ان يتم تنظيمه لاحقا عند اقتراب الشروع في دراسة الفصول المتعلقة بحفظ النظام. واصلت يوم 15 ماي 2020 النظر في تعديلات النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، حيث تطرقت الى العنوان الخامس المتعلق باللجان في فرعيه الثاني والثالث.

استمعت يوم 05 ماي 2020 عبر وسائل التواصل عن بعد، إلى خبير حول تأويل الفصل 82 من النظام الداخلي المتعلق بالتصويت داخل اللجان. وقد صادقت على مقترح إضافة فقرة تنصّ على أنّه لا يتم التصويت باللجان الا بحضور ما لا يقل عن ثلث أعضاء اللجنة. واصلت يوم 06 ماي 2020 النظر في تنقيح النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب وفق التعديلات المقترحة من الكتل النيابية ومن المجتمع المدني. وقد نظرت خلال هذه الجلسة في احكام الفصل 45 من النظام الداخلي المتعلّق بمآل عضوية النواب المستقيلين من الأحزاب أو القوائم والائتلافات الانتخابية في هياكل المجلس. واصلت يوم الخميس 14 ماي 2020 النظر في تعديلات النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب. انطلاقا من العنوان الخامس الخاص باللجان في فرعه الأول المتعلق بتكوين اللجان. وأنهت النظر فيه. وفي مستهل الجلسة، قدّم رئيس اللجنة موجّهات عمل اللجنة خلال مواصلة النظر في تنقيح النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب والتي تم إقرارها بإجماع أعضاء مكتب اللجنة في اجتماعه المنعقد يوم الأربعاء 13 ماي 2020. حيث قرر مكتب اللجنة تأجيل النظر في بقية النقاط المضمنة في الفصلين 34 و45 والعناوين الأول والثاني والثالث والرابع من الباب الخامس المتعلق بهياكل المجلس وذلك إلى حين استئناف العمل الحضورى بصفة عادية لما تتطلبه هذه الفصول المتضمنة لنقاط خلافية من توفر حد أدنى من ظروف عمل اللجنة.

اللجان الخاصة

اللجنة الانتخابية

خصّصت اللجنة جلستها يوم 11 ماي 2020 لفرز ملفات الترشح لسد الشغور في هيئة النفاذ إلى المعلومة في صنف قاض إداري. وقد تولّت اللجنة فتح جميع الظروف الواردة والبالغ عددها 07 والتثبت من مدى استجابة المترشحين لجميع الشروط القانونية المطلوبة.

لجنة التحقيق البرلمانية حول فاجعة عمدون من ولاية باجة

خصّصت جلستها يوم 15 ماي 2020 لمواصلة النظر في كتابة التقرير، وقد تمّ التداول حول الجزء الأخير من مشروع التقرير خاصة فيما تعلق بالاستنتاجات التي توصلت إليها اللجنة والتوصيات المقدمة في الغرض.



الجلسات العامة

13 ماي 2020

- التصويت على مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاق الضمان عند أول طلب المبرم بتاريخ 17 ديسمبر 2019 بين الجمهورية التونسية والبنك الإفريقي للتنمية والمتعلق بالقرض المسند لفائدة الشركة التونسية للكهرباء والغاز للمساهمة في تمويل مشروع تهيئة وتجهيز شبكة نقل الكهرباء - المخطط الثالث عشر. عدد 22/2020 بـ 118 نعم 17 إحتفاظ و 10 رفض

- المصادقة على مشروع قانون عدد 2020/024 يتعلق بالموافقة على اتفاق الضمان عند أول طلب المبرم بتاريخ 17 ديسمبر 2019 بين الجمهورية التونسية والبنك الإفريقي للتنمية بصفته الجهة المكلّفة بالتصرف في صندوق "إفريقيا ننمو معا" والمتعلق بالقرض المسند لفائدة الشركة التونسية للكهرباء والغاز للمساهمة في تمويل مشروع تهيئة وتجهيز

شبكة نقل الكهرباء - المخطط الثالث عشر بـ 96 نعم 08 إحتفاظ و 09 رفض

12 ماي 2020

- المصادقة على مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بتاريخ 30 جانفي 2020 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لدعم الشركات الناشئة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة المبتكرة. عدد 20/2020 برمته بـ 93 نعم 28 إحتفاظ و 7 رفض

- المصادقة على مشروع قانون عدد 2020/015 يتعلق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بتاريخ 30 جانفي 2020 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير للمساهمة في تمويل برنامج الحوكمة الالكترونية لدعم التحول الرقمي للخدمات الإدارية بـ 92 نعم 31 إحتفاظ و 09 رفض

